

## نبذة عن وضع المنافسة في فلسطين

تبنيت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها سياسة السوق المفتوحة، ونظام اقتصاد السوق، وعملت على رسم سياساتها الاقتصادية وفقاً لهذه النظرية، وتوفير البيئة التشريعية القانونية الناظمة للعمل الاقتصادي في السوق الفلسطيني.

وحيث أن قانون المنافسة يعتبر أحد أعمدة نظام الاقتصاد الحر، قامت وزارة التجارة في العام ٢٠٠٢ بإعداد مسودة قانون المنافسة الأولى وعرضها على المجلس التشريعي، إلا أن عدم نضوج تلك المسودة بشكل كافي ووفقاً لأولويات المجلس التشريعي في خطته التشريعية تم ارجاء اعتماد هذه المسودة في تلك الفترة.

لقد ساهم غياب المجلس التشريعي الفلسطيني عن ممارسته لمهامه في عام ٢٠٠٦، نتيجة لاسباب سياسية داخلية، الى تأخير اعتماد رزمة من القوانين الهامة، وتحولت العملية التشريعية واستصدار القوانين بيد السلطة التنفيذية باعتبار حالة الطوارئ، حيث أصبحت الحكومة هي الجهة التي تعتمد القوانين، وتقوم بأحالتها لسيادة رئيس دولة فلسطين لإصدارها قرار بقانون لحين حل أزمة المجلس التشريعي، ومن ثم تتم اعادة عرض تلك القوانين على جلساته بعد عودته للعمل من جديد.

شاركت فلسطين بعدة برامج اقتصادية دولية ساهمت بتعزيز فكرة اهمية تبني سياسة وقانون للمنافسة في فلسطين، مثل برنامج الشراكة اليورومتوسطية، وبرامج الاونكتاد، وغيرها، والتي تضمنت مواضيع في برامجها ذات علاقة بالمنافسة .

## الإدارة العامة للمنافسة في وزارة الاقتصاد الوطني

بالرغم من قناعتنا المطلقة ووعينا بأهمية استقلال الجهة التنفيذية للمنافسة عن هيمنة الحكومة، إلا أن هناك ظروف محلية قاهرة لها علاقة في الامكانيات المالية والمادية حالت دون انشاء هيئة مستقلة للمنافسة في فلسطين في الوقت الراهن، وقد تم استحداث ادارة عامة للمنافسة ضمن هيكل وزارة الاقتصاد الوطني التنظيمي بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/٤/٩.

تتكون الادارة العامة للمنافسة من ثلاث دوائر رئيسية، وهي (دائرة التركيز الاقتصادي، ودائرة الشكاوي والتحقيقات، ودائرة الاتصال والمعلومات والسياسات)، تم تشكيل لجنة وطنية سياساتية عليا تشرف على عمل ادارة المنافسة، ممثلة من القطاعين العام والخاص ضماناً للشفافية، وكفاءة العمل.

## الاطار القانوني

### قانون المنافسة

منذ العام ٢٠٠٢ وعلى مدار سنوات طويلة استمر العمل على انجاز مسودة قانون للمنافسة حديثة ومتطورة تخدم وتحقق المصلحة الاقتصادية الوطنية، وبنفس الوقت متوائمة مع التشريعات الدولية في هذا المجال، ولاسباب مختلفة كان العمل عليها يتعطل لفترة ويعود مرة أخرى، ولكن كانت المرحلة المفصلية في حياة اعتماد هذا القانون هو عند انخراط فلسطين في برنامج التكامل الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا برعاية الاونكتاد، حيث كانوا هم أول من قاموا بعمل ورشة عمل خاصة لمراجعة قانون المنافسة الفلسطيني في العام ٢٠١٧، وعلى أثر هذه الورشة تم تشكيل لجنة وطنية كبيرة متخصصة لاعادة صياغة مسودة قانون المنافسة.

ساهم برنامج تطوير القوانين التجارية الامريكي CLDP لمدة تزيد عن السنة في انجاز مسودة القانون في العام ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، ومن ثم شارك البنك الدولي في دراسة مسودة القانون وتقديم الملاحظات والتوصيات بشأنه في العام ٢٠٢١، وبعد انتهاء مهمة الصياغة النهائية تم تقديم مسودة قانون المنافسة لجلسات الحكومة لاعتماده

عام ٢٠٢١، حيث تم اقراره والمصادقة عليه رسمياً بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١/٢/٢٠٢١، تمت احواله  
لسيادة الرئيس لاعتماده واصداره قرار بقانون.